شرحها هذا وقال ابن الصايغ في هذا الشبه نظر فان وجه الشبه ينبغي
ان يكون في المشبه به اصلا وليس عمل الحرف في غيره بالتاثر اصلا فيه انتهى
والمصنف كالناظم ان يقول لانسلم الانتفاء المذكور ولو سلم فمجموع عمله
في غيره وعدم التاثر من حيث هو مجموع اصل فيه واورد المصنف على
الناظم ما يرد مثله عليه فقال ماذكره الناظم انما يسلم له على قول الاخفش ان
اسماء الافعال لا موضع لها اما على مذهب سيبويه والجمهور انها منصوبة
بافعال مضمرة او على قول بعضهم انها مرفوعة على الابتدا ومرفوعة اعني
عن الخبر فلا يمشي على واحد من الطريقين انتهى واجيب بان الناظم يرى
قول الاخفش فكلامه مبني على رايه قال في التسهيل في باب اسماء الافعال
وكلها اي اسماء الافعال مبنى لشبه الحرف يلزمه النيابة عن الافعال وعدم
مصاحبة عامل انتهى ونقله عن المحققين وعلى القولين انما بنيت لتضمن
الامر منها لام الامر وحمل الباقي عليه طرد للباب كذا قيل وفي هذا الحصر نظر
لانه يمكن ان يجعل عليها ايضا سبب البنا ما تقدم بنا على ان المراد عدم التاثر
ولو لفظا فقط فليتامل بقي انه اعترض على الناظم بما يرد مثله عليه فقيل
التاثر وصوله الاثر والاثر هو الاعراب فقوله بلا تاثر بمنزلة ان يقول مبني اذ الامر
يوجد فيه الاعراب وهو غير مستقيم وبعبارة اخرى عدم التاثر مسبب عن
البنا وهو متاخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه عليه وهما متنافيان
واجاب المصنف بان المراد بعدم التاثر عدم تسلط العامل عليه والعامل
يتسبب عنه التاثر فاطلق المسبب واراد السبب قال شيخنا رحمه الله تعالى
وفيه نظر لان عدم تسلط العامل فرع البنا فيتاخر عنه فلا يكون سببا له
لان سببه متقدم عليه ويمكن ان يتصور ان يكون الشي الواحد متقدما على شي ومتاخرا
عنه ويمكن ان يجاب بان المراد بعدم التاثر وعدم تسلط العامل عدم
قبول الاثر وعدم قبول تسلط العامل بحسب المعنى بان لا يقبل معناه شيا
من ذلك لان ما هو كذلك لا يقبل الاعراب فيستحق البنا فليتامل وقد يقال
لم يرد الناظم بقوله لشبه من الحروف بيان سبب البنا بل بيان ضابط ما

اعم من ان يكون سببا او لا والتقدير مبني عند وجود شبه من الحروف ثم
فصل الشبه الذي جعله ضابطا يعرف به البنا بقوله كالشبه الوضعي
الى اخره لكن بعض امثلة هذا الضابط امثلة للسبب ايضا وبعضها ليس
كذلك كقوله وكنيابة عن الفعل بلا تاثر فهو مما يعرف به البنا وان لم يكن سببا
للبنا وعلى هذا فلا اشكال اصلا فان قلت لا فايدة في جعل عدم التاثر علامة
يعرف بها البنا لانه معلوم ضرورة ان ما لا يتاثر لا يكون الا مبنيا اذ من لازم
الاعراب التاثر قلت بل له فايدة وهي دفع احتمال ان عدم التاثر بحسب
اللفظ فقط وان اعرابه مقدر فليتامل هذا وقال شيخنا قوله كان ينوب
وقوله كان يفتقر منا لان للطريقة لا لان يلزم اذ النيابة والافتقار لا اشعار
فيها باللزوم وحينيذ فلا حاجة الى قوله فلا يدخل عليها عامل ولا قوله
متاصلا فان المصدر النايب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم في يوم تبع
الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار الى الجملة اي لا يلزم ذلك انتهى وقال
ايضا ان قلت عدم دخول العامل كاف في البنا فلا حاجة الى ضم النيابة عن
الفعل اليه قلت انما هو كاف في انتفا الاعراب والبنا قد زايد عليه
يحتاج الى مشابهة الحرف وهي لا تتم الا بالجزيين معا انتهى قوله وكان
ينتقر افتقارا متاصلا اي لازما للجملة اي او عوض منها كالتنوين في اذ
او قايم مقامها كالوصف في ال الموصوله ويرد عليه ذو الطايية والذين
عند من اعربها وقد كاب بان الكلام في الاسباب الموجبة للبنا في المشهور
وفي لغة الجمهور واورد عليه ايضا لفظ القول المراد به حكاية ما بعده
ويمكن ان يقال قد يحكى بالقول المفرد في مسايل وطلبه للجملة غير لازم قال
الرضي وما يدخل على المبتدا والخبر القول وما تصرف منه والاصل في استعماله
ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قايم او الذي
هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قايم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة
بعد القول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم تكن حكاية
والذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قايم واللفظ الواقع بعد اما مفرد واما

Copyright © University
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)